القرآن والسنن التاريخية

(مسألة الظلم)

د. محمد طي*

للتّاريخ قوانينه

يرى القرآن الكريم التاريخ البشري حركة تنتظم نشاطات الإنسان كافة، لتوجهها باتجاه محدد يشكل الغاية من الوجود. ومن هنا فإن هذا التاريخ لا بد من أن يخضع لقوانين تضبط مسيرته، بحيث لا تأتي عشوائية ولا عمياء.

وترى بعض المذاهب الوضعية كذلك أن التاريخ خاضع لقوانين حتميّة لا يحيد عنها.

غير أن المنطلق والمآل مختلفان بين النظرة القرآنية والنظريات الأخرى، كما سنبيّن في هذه الصفحات؛ حيث سنحاول اكتشاف السنن التاريخية في القرآن ونناقش مراحل التطور التاريخي في ضوء آخر النظريات الوضعية، وهي الماركسية بنسخها المختلفة.

في القرآن لم يخلق الإنسان سدى ولم يترك لاهياً[1]، بل حدد له الله مهماته في الحياة، وبيّن الغاية من وجوده، فمهمته أن يعمر الكون بخلافته عن الله[2]، وغايته إقامة الحكم الإلهي[3] على الأرض، بحيث يعم فيها العدل ويندحر الظلم[4]، فإذا قام الإنسان بمهمته فإن الرخاء يعم الأرض[5]. أما إذا تنكر لها فإن العقاب ينتظره: فرداً أو جماعة.

ولما كنا في مجال مناقشة السنن التاريخية، فسوف نتناول الجماعة، تاركين الفرد، عندما يكون فرداً عادياً.

وهكذا فإن الجماعة التي تلتزم الأحكام الإلهية وتدافع عن النظام الموحى به ستعيش في بحبوحة مادية، وهذا ما يعلمه تعالى بقوله: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهلَ ٱلقُرى آمَنُوا وَٱتَّقَوْا لَفَتَحْنا عَلَيْهِمْ بَرَكاتٍ مِنَ السَّمَاءِ وَٱلأَرضِ﴾ [الأعراف/ ٩٦].

على أن الإيمان هو إيمان عبر العصور، إيمان بما جاءت به الرسل: إبراهيم،

---

* أستاذ في الجامعة اللبنانية ـ كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية.

موسى، عيسى، محمد(ص). فإذا ما التزم الإنسان بهذا الإيمان فإن الله يفتح عليه أبواب السماء بالرزق ويفجّر الأرض خيرات، بدليل قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا التَّوْرَاةَ والإِنجِيلَ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْهِم مِن رَّبِّهِمْ لأَكَلُوا مِن فَوقِهِمْ وَمِن تَحْتِ أَرْجُلِهِم﴾ [المائدة/ ٦٦].

أما إذا تنكرت الجماعة للأحكام الإلهية ومارست الظلم، فإن الله سيعمها بعقاب. يقول تعالى: ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بِآيَاتِ اللهِ فَإِنَّ اللهَ سَرِيعُ الحساب﴾ [آل عمران/ ١٩]، كما يقول: إن أهل القرى ﴿كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُمْ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [الأعراف/ ٩٦].

ومن الأمثلة التاريخية على ذلك هلاك آل فرعون[٦] الذين كذبوا بما حمله إليهم موسى(ع) وكذلك عاد الذين كذبوا هوداً[٧] وثمود الذين كذبوا صالحاً[٨] وقوم نوح إذ كذبوه[٩] وقوم لوط[١٠] وأصحاب الأيكة[١١]..

على أن مسألة الزمن في سرعة الثواب والعقاب مسألة نسبية، فما هو عند الله سريع قد نراه بطيئاً ﴿فِي يَوْمٍ كانَ مِقدَارُهُ أَلفَ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ﴾ [السجدة/ ٥] ﴿.. في يومٍ كانَ مِقْدَارُهُ خَمسِينَ أَلفَ سَنَةٍ﴾ [المعارج/ ٤].

كما أن ما يراه بعض بعيداً يراه بعض آخر قريباً: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيداً * وَنَرَاهُ قَرِيباً﴾ [المعارج/ ٦ و ٧]. ومن هنا كان العذاب الذي يريد الله إيقاعه بمن يكفر بأحكامه وإن كان سريعاً بنظر الله قد يجده الناس بطيئاً، وفي هذه الحالة تبرز مسألة الإملاء، وهو أن الله يؤخّر العذاب للكافرين علّهم يتوبون أو، إذا كان ذلك مستحيلاً، لكي يزدادوا إثماً. يقول تعالى: ﴿وَلَوْ يُؤاخِذُ اللهُ النَّاسَ بِظُلْمِهِمْ مَّا تَرَكَ عَلَيْهَا مِن دَابَّةٍ ولكنْ يُؤَخِّرُهُمْ إِلى أَجَلٍ مُّسَمًّى فإذا جاءَ أَجَلُهُمْ لا يَسْتَأْخِرونَ ساعةً ولا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ [النحل/ ٦١]. ويقول: ﴿وَلاَ يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمْلي لَهُمْ خَيْرٌ لأَنفُسِهِمْ إِنَّمَا نُمْلي لَهُمْ لِيَزْدادُوا إِثماً وَلَهُمْ عَذابٌ مُّهِينٌ﴾ [آل عمران/ ١٧٨] أما المؤمنون المتقون فإن الله قد لا يعجل لهم الثواب الدنيوي بل يؤخّره ليختبرهم فتتضح لهم وللناس أحوالهم من الصلابة أو الضعف ليكون الثواب على قدر التحمل، يقول تعالى: ﴿أَحَسِبَ الناسُ أَنْ يُتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا آمَنَّا وَهُمْ لاَ يُفْتَنُونَ﴾ [العنكبوت/ ٢]. وهذا الابتلاء لا يقتصر على المؤمنين من عامّة الناس بل يطال الرسل أيضاً: ﴿حَتَّى إِذا اسْتَيْأَسَ الرُّسُلُ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ قد كُذِبُوا جاءَهُمْ نَصْرُنا فَنُجِّيَ من نَّشاءُ ولا يُرَدُّ بأسُنا عَنِ القَومِ المُجْرِمِينَ﴾ [يوسف/ ١١٠].

وإذا كان العدل مقصوداً لذاته كقيمة، فهو مطلوب لما يؤمّنه من انتظام في المجتمعات، إذ إن أي مجموعة بشرية تفتقد العدل، لا بد من أن يسودها الاضطراب وقد حذّر تعالى من هذا، فقال عن المترفين المفسدين: ﴿وَلَوِ اتَّبَعَ الْحَقُّ أَهواءَهُمْ لَفَسَدَتِ السَّماواتُ والأَرضُ وَمَنْ فِيهِنَّ﴾ [المؤمنون/ ٧١].

من هنا كانت المسؤولية الملقاة على الإنسان كبيرة، وكان واجب كل فرد أن يتحسسها، لذلك كان خطاب الرحمة عاماً يشمل الفرد والجماعة ويأمرهما بإقامة النظام الإلهي على الأرض، من دون أن يترك الأمر للحاكم يتصرف على مسؤوليته ويلقى جزاءه، إن خيراً فخيراً وإن شراً فشراً.

مسؤولية الإنسان

فالفرد يجب أن يكون دائماً على أهبة الاستعداد للإسهام في الحكم العادل المنشود والتصدي للحكم الظالم؛ وذلك من طريق الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر: ﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالمعرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [آل عمران/ ١٠٤]. فإذا امتنع الرعايا عن محاسبة الحاكمين أو امتنعت العامة عن محاسبة الخاصة فإن العذاب يطول الجميع، فقد قال تعالى عن بني إسرائيل: ﴿لَوْلاَ يَنْهاهُمُ الرَّبّانِيُّونَ وَالأَحْبارُ عن قَوْلِهِمُ الإِثْمَ وأَكلِهِمُ السُّحْتَ لَبِئْسَ ما كانُوا يَصْنَعُونَ﴾ [المائدة/ ٦٣] وقد روى القرآن الكريم أن الذين أفسدوا من ثمود عدد غير كبير، فلما لم يتصد الآخرون، عوقبوا جميعاً، وذلك قوله تعالى: ﴿وكانَ في المدينةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ يُفْسِدُونَ في الأَرضِ وَلا يُصْلِحُونَ * . . . دَمَّرْناهُمْ وَقَوْمَهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [النمل/ ٤٨ و٥١].

على أن الله تعالى لم يترك عذراً للمتخلفين عن إقامة حكمه والمساعدين أو الساكتين عنهم، بل أرسل الرُّسل ليبيّنوا للناس ما يجب عليهم، فلا يستطيع أحد أن يتذرّع بعدم المعرفة. يقول تعالى: ﴿وما كانَ ربُّكَ مُهْلِكَ القُرى حتَّى يَبْعَثَ في أُمِّها رَسُولاً يَتْلُو عَلَيْهِمْ آياتِنا﴾ [القصص/ ٥٩]. وهذا ما حصل في السابق ﴿وَلَقَدْ أَهْلَكْنا الْقُرونَ مِن قَبْلِكُمْ لَمَّا ظَلَمُوا وَجَاءَتْهُمْ رُسُلُهُمْ بالبيِّناتِ وَما كانُوا لِيُؤْمِنُوا كذلكَ نَجْزِي الْقومَ الْمُجرِمينَ﴾ [يونس/ ١٣]. وهذا ما لابدَّ أن يحصل كلما تكرر الأمر.

ثم إن الله تعالى لا يكتفي بإرسال الرسل، بل كان ينبّه بوساطة الحوادث؛ وذلك لأنه لا يريد ضلال الناس وفسادهم، فهو قد يضيّق على الجماعات الضالة، ﴿وَما أَرسلنا في قريةٍ من نَّبيٍّ إلاّ أَخَذْنا أَهْلَها بالبأْساءِ والضَّرّاءِ لَعَلَّهُمْ يَضَّرَّعُونَ﴾ [الأعراف/ ٩٤]. وهذا ما حصل، في ما حصل مع آل فرعون إذ يقول تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَخَذْنا آلَ فِرعونَ بالسِّنِينَ وَنَقْصٍ منَ الثَّمَراتِ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ﴾ [الأعراف/ ١٣٠].

وهو قد ينذرهم بوسائل أخرى ﴿ولا يزالُ الَّذِينَ كَفَرُوا تُصِيبُهُم بِما صَنَعُوا قارِعَةٌ أَوْ تَحُلُّ قَرِيباً من دارِهِمْ حتَّىٰ يأْتيَ وَعدُ اللهِ إِنَّ اللهَ لا يُخلِفُ الميعادَ﴾ [الرّعد/ ٣١].

وبعد هذا فإن المتّقين القائمين بواجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، حتى ولو عجزوا عن التغيير فإن الله سوف ينقذهم ويثيبهم على صبرهم وصمودهم، مصداق قوله تعالى في قصة ثمود: ﴿وأَنجَيْنا الَّذِينَ آمنُوا وَكانُوا يَتَّقُونَ﴾ [النمل/ ٥٣].

أما المترفون فهم من سينال العقاب ومن يتسبب بإيقاعه بالآخرين ممن لا يستنكرون أعمالهم، وهذا ما يؤكّده تعالى بقوله: ﴿وما أَرسَلنا في قَريَةٍ مِن نَّذِيرٍ إلاّ قالَ مُتْرَفُوها إِنَّا بِما أُرْسِلْتُمْ بِهِ كافرونَ * وَالَّذِينَ يَسْعَونَ في آياتِنا مُعاجِزِينَ أُولئِكَ في العذابِ مُحْضَرُونَ﴾ [سبأ/ ٣٤ و٣٨].

وهكذا فإن جميع الظالمين على مدى التاريخ، وفي أي طور قاموا، سينالون العقاب، حتى يُستأصل الظلم وينتصر الذين جاهدوا وقاوموا وكانوا عرضة للظلم والاضطهاد فيرثون الأرض، وذلك ما يؤكده تعالى حيث يقول: ﴿أَنَّ الأَرضَ يَرِثُها عِبادِيَ الصَّالِحُونَ﴾ [الأنبياء/ ١٠٥]، بل هم سيكونون الأئمة: ﴿ونُرِيدُ أَنْ نَّمُنَّ على الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا في الأَرضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الوارِثِينَ﴾ [القصص/ ٥].

أما كيف نستطيع تمييز الجماعة الظالمة، فبعصيانها وحكمها لما لم ينزل الله أو بسكوتها عن هذا الحكم، يقول تعالى: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكُمْ بما أَنْزَلَ اللهُ فأُولئِكَ هُمُ الكافرونَ﴾ [المائدة/ ٤٤] ﴿فأُولئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [المائدة/ ٤٥] ﴿فأُولئِكَ هُمُ الفاسِقُونَ﴾ [المائدة/ ٤٧]، فكيف يُحكم بما أنزل الله؟

هناك نماذج ممّا طبّقه الأنبياء والرسل حيث حكموا، وأَظْهر مَن طبّقه رسول الله(ص) وأوضحه جلياً الإمام علي بن أبي طالب(ع)؛ حيث احترمت حياة الناس وكراماتهم

وأموالهم وحرياتهم، بعد أن كانت غرضاً لمصالح الحاكمين يتصرفون بها كما يشاؤون. ولكن هذه الطريقة في الحكم لم تعمّر طويلاً وعادت الدولة الإسلامية إلى التردي تحت حكم ملوك سلاطين أعادوا حكم الظلم ليمارسوه على رقاب المسلمين، وخنع معظم المسلمين باستثناء قلة جاهدت وقدّمت التضحيات الجسام.

أما العقوبات التي كان يضرب الله بها الظالمين، فمنها عقوبات طبيعيّة، كالرجفة والحجارة من السماء وغيرها وأخرى بشرية، فتضرب مجموعة بشرية مجموعة أخرى، أو يتقاتل أفراد المجموعة الواحدة ﴿قُلْ هُوَ الْقادِرُ علىٰ أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَاباً مِنْ فَوقِكُمْ أَوْ مِنْ تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيَعاً وَيُذِيقَ بَعْضَكُمْ بَأْسَ بَعْضٍ﴾ [الأنعام/ ٦٥].

وقد تكون إحدى المجموعات مؤمنة فتضرب الأخرى دفاعاً عن الحرمات والشعائر، وذلك يفهم من قوله تعالى: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا وإِنَّ اللهَ علىٰ نَصْرِهِم لَقَدِيرٌ * الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيارِهِم بِغَيرِ حَقٍّ إِلاَّ أَنْ يَقُولُوا رَبُّنَا اللهُ وَلَولا دَفْعُ اللهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَهُدِّمَتْ صَوامِعُ وبِيَعٌ وَصَلَواتٌ وَمساجِدُ يُذْكَرُ فِيها اسْمُ اللهِ كثيراً وَلَيَنْصُرَنَّ اللهُ مَن يَنْصُرُهُ إِنَّ اللهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ [الحج/ ٣٩ و ٤٠] على أن هدم هذه الدور والشعائر إنما هو مساوٍ لفساد الأرض الذي يرتبه تعالى على شرط عدم دفع الله للناس بعضهم ببعض، إذ يقول: ﴿وَلولا دَفْعُ اللهِ الناسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الأَرْضُ وَلكِنَّ اللهَ ذُو فَضْلٍ علىٰ العالمِينَ﴾ [البقرة/ ٢٥١].

غير أن الإنسانية عموماً، والتي لم يبلغها حكم الله تعالى بشكل واضح، ظلت ترزح تحت حكومات متسلطة مستبدة إلى أن بدأت تتحرك لانتزاع حقوقها، فأخذ الكابوس يرتفع شيئاً فشيئاً عن كواهلها، وكان ثمن ذلك قروناً من العذاب والقهر والسجن والموت.

ولكن، الظلم وإن كان قد خفَّ وقعه، إلا أنه لم يُزل بالكلية، وإن كانت بعض النظريات كالماركسية وبعض متفرعاتها تعدنا بزواله، فهل ما بشرت به هذه النظريات صحيح؟

حتى نجيب عن هذا السؤال، لا بد من إلقاء نظرة على المراحل التي ترى هذه النظريات أن التاريخ مرّ بها، وتعتقد أنها كانت متتالية على طريق تحرير الإنسان وتأمين لقمة عيشه وصولاً إلى مجتمع الوفرة والمساواة والكرامة.

ترى الماركسية أن البشرية تمر بخمس مراحل، تبدأ بالمشاعية البدائية فالرق فالاقطاع

فالرأسمالية فالشيوعية. وكل مرحلة جديدة منها كان يجري الانتقال إليها بثورة على المرحلة السابقة.

ولكن الماركسية تستثني من هذه التشكيلات مناطق من العالم ترى أنه ساد فيها ما يسمى «نمط الإنتاج الآسيوي».

وترى نظرية «المركز والأطراف»، وهي تجديد وتصويب للماركسية، على أساسها النظري نفسه، أن هذه المراحل تبدأ بالمشاعية لتنتقل إلى النظام الخراجي فإلى النظام الرأسمالي، فإلى النظام الشيوعي. ونحن هنا سنناقش هذه المراحل محاولين تقصّي أشكال الظلم ونرى هل ستزول في نهاية المطاف في النظام الشيوعي، على أن نتناولها مبتدئين بالنسخة الأصلية للماركسية ومنتهين بنسخة «المركز والاطراف»، ثم نتناول ما يسمى «نمط الإنتاج الآسيوي» والاستعمار، لنحيط بجميع «التشكيلات الاجتماعية ـ الاقتصادية» المعروفة عبر التاريخ، تاركين الرأسمالية وما بعدها إلى المرحلة الأخيرة، مع مراعاة الحد الأقصى من الإيجاز:

مراحل تطوّر التاريخ في ضوء الماركسية

وهي المراحل الخمس المذكورة في ما سبق:

١ ـ **مرحلة المشاعية البدائية**[١٢]: ترى الماركسية أن هذه المرحلة كانت مرحلة عمل جَمْعي ومساواة، إلا أنها كانت لا توفر من الخيرات المادية إلاّ ما يسدّ رمق الأفراد، لذلك فقد خلت من الطبقات، لأن وجود الطبقات يقوم على أن توفر طبقة ما يكفيها ويفيض عنها، بحيث يسمح الفائض لطبقة أخرى بأن تعيش طفيلية وتنتزعه لحسابها.

إن المأخذ على موقف ماركس وإنجلز من هذه المرحلة، هو أنها لم تكن مرحلة هدوء ومساواة كما يريان، بل هي مرحلة قتال مستمر، فالناس كانوا يعيشون على شكل مجموعات قبلية تتغازئ وتتذابح وتتناهب، وهذا ما توضحه الدراسات التاريخية أو ما توقّف عنده أصحاب مدارس العقد الاجتماعي، من هوبز إلى لوك إلى روسو. فالإنسان كان يعيش في حالة من انعدام الإطمئنان دفعت به إلى التفتيش عن الحلول مضحّياً بحريته وسيادته لصالح حاكم يضع حداً لهذه الحالة.

ولن نتوقف عند مسألة عدم المساواة الداخلية، في القبيلة الواحدة، التي لا بدّ من أن تتفاوت فيها المراكز الاجتماعية بقدر تفاوت القدرات الطبيعية والعقلية للأفراد.

وهكذا يتبيّن أن هذه التشكيلة الاجتماعية ـ الاقتصادية، تشكيلة يسودها ظلم الإنسان للإنسان على الأقل، حتى لا نتحدث عن أشكال الظلم الأخرى كعصيان الله في أمور مختلفة. وهي بحسب سُنّة التاريخ، لا بد أن تؤدي إلى عقوبات تدفع إلى تجاوزها.

٢ ـ مرحلة الرق[١٣]: هذه المرحلة، حسب رأي ماركس، قامت على أنقاض المرحلة السابقة، وذلك عندما بدأ الإنسان، نتيجة لتطور أدوات الإنتاج، ينتج بعض الفائض، فتسلّطت طبقة طفيلية على الطبقة المنتجة، منتزعة هذا الفائض ومؤسِّسة دولة لتقمع الطبقة الدنيا، وتديم إخضاعها وبالتالي استغلالها.

تقوم هذه المرحلة على الظلم، إذ تسمح للإنسان بأن يتملّك الإنسان ويجبره على العمل كأنه حيوان أو أداة؛ بينما القاعدة أن الناس خلقوا متساوين في حقوقهم، ما لم يقم الواحد منهم بما يؤدي إلى حرمانه من بعض الحقوق عقاباً له على اعتداء على الآخرين. فهل كان الأرقّاء يقومون بما يُسوِّغ استعبادهم؟ لقد كانت مصادر الرقيق هي الحروب والعجز عن إيفاء الديون في مجتمع لا يقيم التكافل المطلوب بين الناس. أما الحروب فكانت تُشنُّ لأغراض السيطرة وانتزاع الخيرات من دون أي مسوغ مشروع، بل كانت تشن أحياناً على شكل غارات لجلب الرقيق. أما موضوع العجز عن إيفاء الدين فكان يقوم على أساس أن هناك من يستولي على الثروات، وعلى رأسها الأراضي بوساطة القوة المادية لا بناءً على المسوغات الشرعية، فيعيش الجميع، إلا في حالات نادرة، في ظل الاغتصاب غير المشروع؛ حيث تقوم فئة قليلة باستثمار الخيرات التي خلقها الله للناس، لحسابها الشخصي، فتكون نتيجة كل ذلك أوضاعاً غير شرعية.

إذاً فالنظام كله غير مشروع، والمستعبَد الذي لا يجد تفسيراً مقبولاً لعبوديته لا بد من أن يثور، فإذا ما أُضيفت إلى هذه الظلامة أنواع الظلامات المختلفة التي لا بد من أن تنتج عن عصيان أوامر الله في جوانب أخرى فإن هذه الحالة لا بد أن تزول.

٣ ـ مرحلة نظام الملكية العقارية الكبرى[١٤]: وهو المترجم خطأً بالنظام الإقطاعي، ذلك أن الاقطاع كان سائداً في الشَّرق؛ حيث تتملك السلطة الأراضي وتُقطعها، في حين أن

الأمر في الغرب لم يكن يتم على الشكل نفسه، بل كان المالك العقاري الكبير يتملك بمبادرات منه.

في هذا النظام، لا تقوم الملكيات على أساس مشروع، وعندما يحرم بعض منها فإن حرمانهم ليس محقاً، وإلى جانب هذه المظلمة، تدفع الظروف الأمنيّة الفلاحين المالكين، أو صغار الملاك إلى إلجاء أراضيهم إلى الملاكين الكبار ليوفروا الحماية لهم ولها. إضافة إلى أن المالكين الكبار يفرضون على أقنانهم الارتباط بالأرض بحيث إذا بيعت يُباع القن معها، كما أنهم يفرضون على القِن أنواعاً من الضرائب والإتاوات ينوء بها.

أما من ناحية ممارسة الحقوق كالسياسية والتمتع بالحريات، فإنها مقصورة على الملاكين الكبار ويحرم منها الأقنان لهذه الأسباب، ولما يرافق هذا النظام أيضاً من عصيان لأحكام الله في أمور أخرى كثيرة، فإنّه لا بد من أن يجر الغضب الإلهي والانتقام بحيث يسقط في نهاية المطاف.

٤ ـ **المرحلة الخراجية**[١٥]: وفيها يسود نمط إنتاجي يقوم على وجود طبقة تجبي الخراج على شكل ضرائب من المنتجين، بحيث تكون هي مالكة الأرض والناس يعملون في أملاكها. وهو النمط المعروف بالإقطاع الشرقي.

في هذا النمط تكون السلطة مغتصبة عادة للحكم وللأرض والناس مغلوبين على أمرهم. ومن هنا فإنّ المجتمع يكون رازحاً تحت نير الظلم، الأمر الذي يجر العقاب، نتيجة تَسلُّط فريق وخنوع فريق آخر، وبسبب من أنواع الظلم الأخرى، كالاغتصاب الذي يمارسه المقطعون على الفلاحين والذي لا بد من أن يستتبع العقاب الذي سيتوالى في أحقاب تاريخية مختلفة، فإن النمط بكامله سيزول.

٥ ـ **نمط الإنتاج الآسيوي**[١٦]: يرى ماركس أن هذا النَّمط ساد في المناطق التي لم تعرف الانتقال المنتظم من تشكيلة إجتماعية ـ إقتصادية إلى أخرى، حيث بقي قروناً متطاولة من دون أي تغير، وهو يقوم على أساس وجود فئة حاكمة ورعايا، وحيث يسود نظام المشاعية القروية.

ويعتقد ماركس أن هذا النمط لم يعرف الصراع الطبقي، لذلك لم تقم فيه الثورات

المؤدية إلى تغييره، وكان لا بدَّ من دخول الاستعمار الحديث لتبدأ فيه التفاعلات، على غرار نبش الجثث وتعريضها لعوامل الطبيعة.

٦ ـ **الاستعمار**: ولا نقصره على الاستعمار الحديث الناجم عن توسع الدول الرأسمالية الكبرى في القرن الماضي والنصف الأول من القرن الحالي، بل نعني به كل اجتياح ذي أمد طويل تقوم به دولة لدولةٍ أخرى.

هذا النمط من الحكم القائم على استغلال شعب لشعب، ونهب دولة خيرات دولة، هو أعتى أشكال ظلم الإنسان للإنسان، ولأنه ظلم فلا بد من أن يستثير العقاب على شكل ردات فعل تؤدي إلى زواله، وقد عاينا نماذج لا حصر لها من ذلك.

٧ ـ **النظام الرأسمالي**[١٧]: وهو نظام يقوم على حرية الملكية وحرية المنافسة، وقد أدى إلى قيام طبقة من أرباب العمل تمتلك الثروات الباهظة من المصانع ومؤسسات الخدمات ووسائل النقل وغيرها، وفي مقابلها طبقة لا تملك إلا القدرة على العمل تبذلها لتحصل على لقمة العيش.

في هذا النظام يسحق القويُّ الضعيفَ ويُبتز العامل الذي لا يقوى على المنافسة بسبب العرض الهائل من القوى العاملة أمام الطلب المحدود نسبياً لدى أرباب العمل.

يحمل هذا النظام قدراً من المظالم لا يقلُّ عمَّا حملته الأنظمة الأخرى.

ففي مجال حرية التملك، فإن أساس هذه الحرية ليس مشروعاً، وذلك أن التراكم النقدي الذي يسبق عملية إقامة المؤسسات، إنما يقوم غالباً على النهب والسرقة السَّافرين أو المقنعين، ثم إن الأموال الموظفة لم تخلص من الحقوق الشرعية المتوجبة لفئات الفقراء والمعوزين.

وإذا كان هذا النظام قد عُقلن مؤخراً، ففرض على أصحاب الثروات أن يساعدوا الفقراء، فإن هذه المساعدة لا تتم ضمن الحدود التي وضعها الله تعالى.

وتبقى عمليات الحصول على الأموال بعد إقامة المؤسسات غالباً مشبوهة، إذ تتم من طريق الصفقات الخاصة، أو السمسرة أو الاحتكار.

فإذا أضفنا إلى هذه المظالم سواها مما يقع بين الأفراد من تنكّر لأحكام الله، فيفشو

الزنا واللواط وتفكّك الأُسرة واختلاط الأنساب وعقوق الوالدين وما إليها، فإن هذا النظام لا بد من أن يكون عرضة للانتقام الإلهي إلى أن يزول.

٨ ـ **النظام الشيوعي**[١٨]: هذا النظام يقوم على الإلحاد، وبالتالي فإنه ظالم في أساسه ولا يمكن أن يكتب له الاستمرار على أساس السنن القرآنية. وإذا تركنا هذا الجانب ودخلنا في أحكام النظام، نجده يقوم على إلغاء الملكية الفردية الخاصة، ويقيم على أنقاضها الملكية الجماعية، ومن هنا فإنه يساوي على صعيد الرزق بين العامل المجدّ وبين الكسول المتراخي، الأمر الذي يعدم الحوافز باستثناء المعنوي منها، وهذا النوع لا يكفي لدفع جميع أفراد الجنس البشري للعمل بقدر ما يستطيعون.

غير أن آباء الشيوعية يقولون إن الإنسان في مجتمعهم المنشود يكون قد تخلّص من عوامل الأثرة والطمع، وإن العمل يصبح بالنسبة إليه متعة، سوف يستهلك ما يحتاجه ويعيش في بحبوحة فلا يبقى مسوّغ للجمع والادخار واكتناز الأموال.

ولكن هذا أمر لا يمكن إثباته، بل المعروف أن الإنسان ميال بطبعه إلى الأثرة وحب المال، وهذا ما تقرره الأديان السماوية، وما لاحظته البشرية، حتى في مرحلتها التي يسميها ماركس بالشيوعية البدائية، وإلا فما تفسير أن ينقسم ذلك المجتمع إلى طبقات ويغادر المساواة إلى نظام الرق، إن هذا النظام الذي يساوي بين العامل وغير العامل، إنما يطعم هذا من مجهود ذاك، وبالتالي فهو في نظر القرآن نظام ظالم ولا يكتب له الاستمرار، لا سيما إذا أضفنا إلى مظالمه المذكورة ما يتمخض عنه من شيوعية النساء وما يؤدي إليه هذا الأمر من اختلاط الأنساب وغير ذلك من المفاسد الاجتماعية.

من هذا الاستعراض نستنتج أن جميع الأنظمة التي أقامها البشر، تقوم على الظلم من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مع ما يرافق ذلك من ظلم من أنواع أخرى يقوم على عصيان الأوامر الإلهية القاضية بتنظيم علاقات الأفراد بعضهم ببعض وعلاقاتهم بخالقهم، وسلوكهم باتجاه الأهداف التي خلقوا من أجلها، وهذه أمور كفيلة بتعريض المجتمعات المختلفة للدَّمار.

وقد عرفت الإنسانية تجارب عانت فيها المرارات والغصص، دماء جرت أنهاراً وقضى فيها عشرات الملايين بل مئاتها من البشر، وأهدرت فيها ثروات كانت كافية لإطعام

الجياع وإيواء من لا مساكن لهم وتأمين وسائل الطبابة والمدارس لجميع المحتاجين في أربع أقطار الأرض.

وإذا كان كل هذا يدفع إلى البحث عن الحل، فإن الله تعالى قد أرشد إليه، وقد أشرنا سابقاً إلى أن الرسول(ص) بدأ بتطبيقه، كما أكمل الإمام علي(ع) الخطوة، فأسّسا نظاماً يربط الإنسان بخالقه، فيكون ذلك ضماناً لترسيخه.

النظام الذي حمله القرآن

يتميز هذا النظام بإقامة العبادات لتذكير الناس بأن هناك خالقاً خلقهم وبيّن لهم حقوقهم وواجباتهم، كما يتميز بتكريم بني آدم ومنحهم الحق بالحياة والحرية والرزق، على أن يقاوموا كل ما يتهدَّد هذه الحقوق والحريات.

الحق بالحياة: وهو يمنع على الإنسان التصرّف بحياة الإنسان لأنّها حقُّه الذي أعطاه الله إيّاه لهدف، وعليه الدفاع عنها ضد الآخرين بمن فيهم الحاكمون كي لا يستطيعوا قتله من دون حق ولا يستطيعوا تعريضه للقتل بناء على إرادتهم ورغباتهم. ومن هنا فإن الحاكم الذي يعدم إنساناً بناء على قانون وضعه هو، يكون معتدياً على حياته، والذي يدفع محكوميه إلى قتال يحقّق له أغراضاً خاصة أو لبلده أهدافاً لم يأمر الله بتحقيقها، إنما يرتكب جرائم القتل ضد رعاياه وضد أعدائه على حد سواء.

وبهذا يتناقض النظام القرآني مع نظام العبودية المعمَّمة لجهة عدم إمكانية التصرف بالحياة الفردية، كما يتناقض مع جميع الأنظمة الأخرى التي تشنّ الحروب لتحقيق غايات ليست ما أمرها الله بتحقيقه.

وإذا كان الله يسمح بالقتل في بعض الأحيان، فذلك يقوم على أحكام وضعت للدفاع عن الإنسان نفسه. فإذا جرى القتل لغير هذا الغرض فهو يشبه قتل الناس جميعاً، إذ يقول تعالى: ﴿مَنْ قَتَلَ نَفساً بِغَيرِ نَفْسٍ أَوْ فَسادٍ في الأَرضِ فَكَأَنَّما قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعاً﴾ [المائدة/ ٣٢].

وإذا كان الله يأمر بالحرب، فهي جهاد للمشركين الذين يشكلون خطراً على المكاسب التي منحها الله للإنسان، لأن المشركين يؤمنون بحكم الطاغوت المتجبّر الذي

يعتبر البشر أملاكاً شخصية له على أنه ربهم الأعلى.

وهذا الجهاد لم يشرّعه حاكم لمصلحته، ولا أمة لتحقيق أغراضها، بل هو مفروض من الله لا يستطيع الحاكم التملّص منه كما لا يستطيع مؤمن التهرّب من مستلزماته.

الحق بالحرية: إن الأصل في النظام الإلهي عدم تسليط أحد على أحد، لأن كل إنسان مسؤول عن عمله، ولكن ضرورات الحفاظ على الجنس البشري تقضي بوجود قيّمين أو أولياء مهمتهم تطبيق النظام الإلهي عندما يجري خرقه وتهيئة السبل للمؤمنين للقيام بواجباتهم. وإذا كان هذا واجباً على كل مؤمن، يبقى أن الجهود بحاجة إلى تنسيق وتوجيه وتركيز، وتبقى الأهداف بحاجة إلى تحديده والأولويات بحاجة إلى تعيين.

من هنا كان لا بد من سلطة سياسية تفوض إلى شخص أو مجموعة من الأشخاص. وهذه السلطة يحدّد اللهُ طريقة تعيينها.

أما صلاحيات هذه السلطة، فلما كانت استثناء كل قاعدة حرية الإنسان وعدم خضوعه، فهي بالضرورة يجب أن تكون محصورة وبقدر الضرورة. وقد حفظ النظام الذي أقامه الرسول(ص) والإمام علي(ع) الحقوق السياسية للمسلمين فكانوا يناقشون جميع القضايا التي تهم الجماعة، وقد سمح الإمام علي(ع) لمعارضيه بأن يتجمعوا ويؤسّسوا التنظيمات ويناقشوا أفكاره، لكن إلى ما دون حدود الفساد في الأرض وقتل النفوس المحرّمة. وما موقفه من الخوارج ومن تجمّع طلحة والزبير إلا الدليل على ذلك.

كما أكد الإسلام الحقوق والحريات الأخرى، وترك أهل الكتاب، الذين لا يشكّلون خطراً أكيداً ومحتماً على المكاسب الإسلامية، يمارسون شعائرهم الدينية، وضمن الحدود التي لا تتحوّل فيها إلى خطر على المجتمع.

في كل هذا يتناقض النظام القرآني مع الأنظمة الأخرى جميعاً، إذ إن أساس سلطتها جميعها غير شرعي، فالله لم يأمر به، وكل سلطة يمارسها الحكم إنما أساسها الغلبة والقهر. وحتى إذا قامت على الاختيار، فهي لا تخلو من ذلك. وإذا خلت منه، على سبيل الافتراض، فهي تطبّق أنظمة وتقيم مؤسسات ليست مما أنزل الله.

وسواء سمحت بهامش من الحريات والحقوق أم لم تسمح، فإن الأمر لا يغيّر شيئاً في الأساس، وإنما يغيّر بعض الشيء في النتيجة. وبعض الشيء هذا على أهميته، وحتى

على عظمته، ليس مضموناً في جميع الظروف بل هو ينسف في الظروف الإستثنائية التي تتعرض فيها السلطة للخطر.

أما مسألة الرق فقد كان للإسلام فيها موقف خاص. فالقرآن لم يأمر بإلغائه، بل أقرّه، ولكنه حصر مصادره بالحرب، فلا يجوز استرقاق أحد بسبب عسر في إيفاء ديونه، بل جعل إيفاء ديون المُعسرين باباً من أبواب صرف الصدقات وسمّاهم بالغارمين: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدقاتُ للفُقَراءِ وٱلمَساكِينِ.. والغارمينَ﴾ [التوبة/ ٦٠].

أما إقرار الرق لأسرى المشركين، فهو عقوبة لهم لقتالهم من كلّفه الله بنشر حكمه في الأرض، بعد أن بلغهم ما يراد إقامته من العدل لصالح الإنسانية جمعاء.

وإذا قيل إن هؤلاء مأمورون وليسوا مختارين في القتال، فإن الحقيقة هي أن الله يأمر المجاهدين بأن يعذروا، أي يبيّنوا لخصومهم غرضهم بحيث لا يبقى التباس، فإذا أصرّوا على رفضهم الدعوة أو السماح بإيصالها إلى الآخرين، فعند ذلك يجوز قتالهم فيقتل من يقتل ويُؤسَر من يؤسر. والأسير يجب عقابه. ولكن الإسلام مع ذلك لم يكن ليديم حالة الرق؛ إذ فرض العتق في حالات عديدة كفارةً لذنوب معينة، كما شجّع العبد على شراء حريته، وكذلك أمر بالتحرير من المال العام: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدقاتُ للفُقَراءِ وٱلمَساكِينِ وٱلعامِلينَ عَلَيْهَا وٱلمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفي الرِّقَابِ وٱلغارِمِينَ وَفي سَبيلِ اللهِ وٱبنِ السَّبيلِ فَرِيضَةً مِنَ اللهِ واللهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [التوبة/ ٦٠] بحيث أنه إذا توقفت الحروب يزول الرق في زمن قصير.

الحق بالرزق: لقد حمى اللهُ الملكيةَ وأمر بالسعي لتحصيل الرزق. ولم يسمح بانتزاع أموال الناس، وهو بهذا يتناقض مع النظام الشيوعي، إلا أنه لا يلتقي مع النظام الرأسمالي، وذلك لأن مصادر الثروة الرئيسية، وكانت في أيام الرسول(ص) الأرض ظاهراً وباطناً، لم تكن تُملَّك للأفراد تمليكاً خالصاً، بل هي تلزّم للاستثمار بحيث يبقى حق الرقبة للمسلمين عامة، وهذا يميز الإسلام أيضاً عن نظام الملكية العقارية الكبرى. وقد منع الله أنواع العمل الطفيلي ومنع الاحتكار والمراباة، فحرّر عملية إيصال السلع إلى الناس من كل ما يشوبها مما يرفع سعرها بغير ضرورة. كما جعل العملة معياراً ومقياساً للقيمة فلا يجوز تغيير قيمتها من حين إلى حين، كما لا يجوز حجبها واكتنازها، لتكون دائماً موظفة خالقة فرص العمل والاستفادة. غير أن حماية الملكية الواردة في القرآن، لا تعني الحرية المطلقة في جمع

الثروات، وفلتان المنافسة، فيسحق القويُّ الضعيفَ. فقد ضربت على الأموال ضرائب في مقدمها الخُمْس، بحيث يمسي على الإنسان أن يدفع لحاكم المسلمين عشرين بالمئة مما يكسب، إضافة إلى الزكاة، والواجبات المالية الأخرى.

وهذه الأموال حدّد القرآن طرائق صرفها، كما عيّن الفئات الاجتماعية المستفيدة منها، بحيث لا يبقى محتاج ولا محروم. وإذا أردنا معرفة مقدار ما يتجمّع من مال من الضرائب الشرعية فما علينا إلا تقدير ثروات العالم واستخراج خمسها على الأقل، بعد أن نعيد إلى هذه الثروات ما ينتزعه الحكام ويصرفونه في المجالات التي لا يقرها الله تعالى.

الخلاصة: نستنتج، من كل ما تقدم، أن الله لم يخلق الطبيعة فقط بل وضع القوانين للمادة وظواهرها وللطاقة وللأحياء وبخاصّة للبشر.

غير أن القوانين(أو السُّنن) الإلهية في مجال البشر ليست سنناً حتمية، بل هي سنن مشروطة، وقد أظهر تعالى شروطها للإنسان، حاثاً إياه على فعل ما يضمن له الحياة الفضلى تاركاً له حرية أن يتبع ما أمره به الله أو يخالفه. فإذا خالفه فإن عقاباً سيطوله فرداً وجماعة، ومن هنا فإن القوانين التي يدَّعي بعض الناس اكتشافها، إذا صح بعضها، لن تكون صحيحة بالمطلق، لأن هؤلاء الناس لم يكتفوا بتبجيل ما لاحظوه أو نقل إليهم عمن لاحظه، بل هم عمدوا إلى وضع التنبؤات من دون أن يدركوا أن تطور التاريخ مشروط وليس مطلقاً، ولعل ذلك نتيجة من نتائج تصور عقل الإنسان وعجزه عن الإحاطة بكل شيء، الأمر الذي نجم عنه محدودية علم الإنسان: ﴿وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ ٱلعِلمِ إِلاَّ قَلِيلاً﴾ [الإسراء/ ٨٥].

* * *

الهوامش:

(١) بدليل قوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ الإنسانُ أَنْ يُتْرَكَ سُدىً﴾(القيامة/ ٣٦) وقوله: ﴿وما خلقنا السماء والأرضَ وما بينهُما لاعبينَ﴾ (الأنبياء/ ١٦).

(٢) إذ قال تعالى: ﴿إذ قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة﴾ (البقرة/ ٣٠).

(٣) بدليل قوله تعالى: ﴿إنِ الحُكمُ إلاّ للهِ يَقُصُّ الحَقَّ وهوَ خيرُ الفاصِلينَ﴾ (الأنعام/ ٥٧).

(٤) لقوله تعالى: ﴿فاحْكُمْ بينَ الناسِ بالحقِّ ولا تَتَّبِعِ الهوىٰ﴾ (ص/ ٢٦).

(٥) وهذا ما يقرره الله تعالى بقوله: ﴿وَأَلَّوِ اسْتَقَامُوا على الطَّرِيقةِ لأَسْقَيناهُم مَّاءً غَدَقاً﴾ (الجن/ ١٦).

(٦) راجع السور: البقرة/ ٥٠، الأنفال/ ٥٤، طه/ ٧٨، القصص/ ٦، غافر/ ٤٥، المزمل/ ١٦.

(٧) راجع السور: هود/ ٦٠، الشعراء/ ١٢٣، فصلت/ ١٣، الذاريات/ ٤١، القمر/ ١٨، الحاقة/ ٦، العنكبوت/ ٣٨.

(٨) راجع السور: التوبة/ ٧٠، هود/ ٦٨ و٩٥، العنكبوت/ ٣٨، فصلت/ ١٣، النجم/ ٥١، الحاقة/ ٥.

(٩) ابراهيم/ ٩، الحج/ ٤٢، الفرقان/ ٣٧، ص/ ١٢، غافر/ ٥، ق/ ١٢.

(١٠) راجع السور: هود/ ٨٩، الحجر/ ٥٩، الشعراء/ ١٦٠، القمر/ ٣٤، الأنبياء/ ٧١.

(١١) راجع السور: الحجر/ ٧٨، الشعراء/ ١٧٦، ق/ ١٤.

(١٢) Principes du Marxisme - Léninisme. ed. du Proprés Moscou. 2"ed P 117.

(١٣) F.Engels, L'origine de la famille de la propriété privée et de L'Etat. éd Sociales. Paris, 1954, P.93.

(١٤) Principes du Marxisme - Léninisme. op. cit P.120.

(١٥) Samir Amin, le Développement inégal éd. de Minuit Paris, 1973, P10.

(١٦) راجع «غولدييه وآخرون»، نمط الانتاج الآسيوي ترجمة جورج طرابلسي، دار الطليعة، بيروت، ط٢، ١٩٧٨.

(١٧) Principes du Marxisme-Léninisme, OP. Cit. P 122.

(١٨) .Ibid. P 701 et suive.

* * *